بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : ٦ /18/1/2
التاريخ : ٤ / ربيع ثاني /١٤٤٤هـ
الموافق : ٢٩ / اكتوبر/ ٢٠٢٢م
اليوم : السبت

محضر تقريري للجلسة ٦ /٢ /١/ ١٨

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية السادسة من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت بتاريخ ٤ / ربيع ثاني /١٤٤٤هـ الموافق ٢٩ / اكتوبر/٢٠٢٢م .

برئاسة الأخ /يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- المهندس / خالد عمر باشماخ وكيل وزارة الأشغال لقطاع الطرق

٢- المهندس/ ابراهيم محمد الكبسي الوكيل المساعد لقطاع الطرق بوزارة الأشغال

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.

بعد ذلك استمع المجلس إلى السؤال التالي الموجه من الأخ / محمد بكير صلاح عضو المجلس للأخ / وزير الزراعة والري :

يتردد على اسماعنا نداءات مستمرة عبر جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة من قبل قائد الثورة السيد / عبد الملك بدر الدين الحوثي – حفظه الله ومن قبل المجلس السياسي الأعلى ومن قبل الحكومة كلها تحث المواطنين والمزارعين بالاهتمام بالزراعة وتطويرها لكون الزراعة تعتبر اهم دعائم الاقتصاد الوطني وذلك لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وللأسف أنه في شهر (٨ ،٩) من العام الحالي قام بعض المتنفذين الذين ليس لهم هم سوى مصالحهم الشخصية باستيراد كميات كبيرة من البن الخارجي إلى اليمن لغرض منافسة المنتج اليمني ولحصولهم على ارباح كبيرة على حساب المزارع وذلك بمرأى ومسمع من كل اجهزة الدولة ، مما سبب ذلك في تكبد المزارعين خسائر تصل إلى نسبة (٥٠٪) من القيمة الفعلية وهذا سيؤدي إلى عزوف المزارع اليمني عن زراعة البن والاتجاه إلى زراعة القات مخالفاً للسياسة العامة للدولة ، ومما هو متعارف عليه في سائر دول العالم هو تشجيع المزارع وتقديم كل التسهيلات له ولكننا في اليمن لا نطلب من الحكومة تشجيع المزارع ، وانما نطلب منهم ابسط الاشياء وهي حماية المزارع من المنتج الخارجي لما فيه المصلحة العامة للبلد .

ثم أقر المجلس تأجيل مناقشة تقرير لجنة الخدمات حول رسالة رئيس المجلس السياسي الأعلى طلب إعادة النظر في بعض مواد مشروع قانون الطرق بسبب اعتذار وزير الأشغال العامة والطرق لعدم تمكنه من حضور جلسة المجلس إلى جلسة يوم غد .

كما استمع المجلس إلى تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق بشأن مشكلة الأراضي في منطقة القصرة بالجروبة مديرية بيت الفقيه محافظة الحديدة .. وأرجأ نقاشه إلى جلسة قادمة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء